

محتويات التقرير

- 2..... ارتفاع حاد في عمليات الهدم في الضفة الغربية
- 6..... استمرار موجة العنف ولكن بمستوى أقل حدة
- 9..... مراجعة السلال الغذائية بهدف تحسين التغذية بين المهجرين غير الأمنين غذائيا في غزة
- 10..... الاستجابة للاحتياجات المائية لمئات الأسر الضعيفة جنوب قطاع غزة

صورة من مكتبة تنسيق الشؤون الإنسانية



عملية هدم ضخمة في الشارسية، شرق الأردن، 11 شباط/فبراير 2016

نظرة عامة

الأمين العام للأمم المتحدة: «على حكومة إسرائيل أن تتوقف فورا عن عمليات التخطيط التمييزية غير القانونية في الضفة الغربية».

في شباط/فبراير عام 2016، دمرت السلطات الإسرائيلية أو فككت 237 منزلا فلسطينيا ومباني تتعلق بمصادر كسب الرزق في مختلف أنحاء الضفة الغربية - وهو الرقم الأعلى في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق منهجي للآثار المترتبة على عمليات الهدم في عام 2009. ونتيجة لذلك، تم تهجير 330 شخصا، نصفهم من الأطفال، وتضرر أكثر من 1,600 شخص بطرق أخرى. ثلث المباني المستهدفة في الشهرين الأولين من السنة (108) تم تقديمها كمساعدات إنسانية؛ وهذا هو نفس عدد المواد المقدمة كمساعدات إنسانية التي دمرت على مدار العام 2015.

تم تدمير معظم المباني بحجة عدم الحصول على رخصة للبناء. وهذه التصاريح من المستحيل الحصول عليها تقريبا بسبب سياسات التنظيم التمييزية غير القانونية المطبقة في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة.¹

وكذلك في هذا الشهر، نشرت حركة «السلام الآن» الإسرائيلية بيانات جديدة تشير إلى أنه في عام 2015 بدأ البناء في 1,800 وحدة سكنية استيطانية جديدة، أقل مما كان عليه في عام 2014، ولكن أكثر مما كان عليه في السنتين السابقتين. التوسع الاستيطاني في كثير من الأحيان له تأثير سلبي على الظروف المعيشية للفلسطينيين، مؤديا إلى فقدان للممتلكات ومصادر الرزق وفرض القيود على الوصول إلى الخدمات، ويولد الحاجة إلى إجراءات المساعدة والحماية من المجتمع الإنساني.²

وبالرغم من أن موجة العنف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2015 استمرت، إلا أن نطاق الحوادث والإصابات انخفض. ففي الشهرين الأولين من العام 2016، قتل أربعة إسرائيليون و27 فلسطينيا يشتبه بهم أنهم مهاجمين خلال هجمات فلسطينية أو هجمات مزعومة، والردود الناتجة عن هذه الهجمات.³ وقتل سبعة فلسطينيين آخرين وأصيب أكثر من 1,000 بجروح خلال الاحتجاجات والاشتباكات، وهذا انخفاض حاد بالمقارنة مع الربع الأخير من العام 2015، ولكنه يبقى أعلى بكثير من مستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2015.

يبقى استهداف المدنيين الإسرائيليين و«تمجيد بعض الفصائل الفلسطينية» لهذه الهجمات، مصدرا لمخاوف كبيرة فيما يتعلق بالحماية، كما أكد منسق الأمم المتحدة

القضايا الرئيسية

- ارتفاع يندز بالخطر في عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية، والتي تنفذ بشكل رئيسي بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء؛ مع العلم أن ثلث المباني المتضررة جراء عمليات الهدم تم تقديمها كمساعدات إنسانية.
- تراجعت وتيرة وشدة الاحتجاجات والاشتباكات في أوائل العام 2016، إلى جانب انخفاض متوسط في الهجمات ضد الإسرائيليين، مقارنة مع الربع الأخير من العام 2015.
- من المتوقع مراجعة حصص المساعدات الغذائية في قطاع غزة لتحسين القيم الصحية والغذائية، والقبول العام للعادات الغذائية المحلية، والعمليات اللوجستية.
- انتهى مشروع المنظمات غير الحكومية الدولية الذي يستهدف احتياجات المياه والقدرة على التحمل للمهجرين داخليا في شرق خان يونس (قطاع غزة) بتمويل من صندوق التبرعات الإنسانية.

أبرز الأرقام في شباط/فبراير 2016

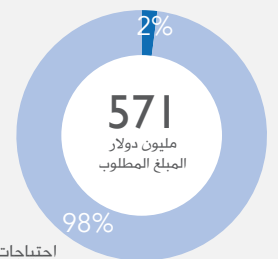
16	مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
514	مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
2	إسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)
8	إسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)
237	مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
331	مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرت تقديم 2% من التمويل

تمت تغطيتها



احتياجات لم يتم تلبيتها



الخاص لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف، في تقريره الشهري لمجلس الأمن. وما يثير القلق أيضاً، كما أشار المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤخراً، هو استخدام قوات الأمن الإسرائيلية «الواسع النطاق، وفي كثير من الأحيان دون مبرر، للأسلحة النارية في عمليات لتنفيذ القانون ... [والذي] يثير تساؤلات جدية حول ما إذا كانت قواعد الاشتباك، والتي هي سرية، تتفق مع القانون الدولي، وما إذا كان يتم الالتزام بهذه القواعد عملياً».⁴

ويبقى التهجير كذلك مصدر قلق كبير في قطاع غزة. وبالرغم من أنه لم يقع أي حادث تهجير كبير منذ نهاية الأعمال القتالية عام 2014، يقدر أن ما يقرب من 76,000 مهجر داخليا ما زالوا يعيشون في مساكن مؤقتة في انتظار إعادة بناء منازلهم. وتمثل الاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية تحدياً كبيراً.

تسلط هذه النشرة الإنسانية الضوء على المشروع المنجز في شباط/فبراير لتأمين إمدادات المياه بشكل منتظم للأسر المهجرة في شرق خان يونس، وهي إحدى أكثر المناطق التي تعرضت للضرب أثناء العمليات القتالية الأخيرة. وسوف يتم نشر نتائج تقييم الاحتياجات الشامل للأسر المهجرة داخليا، بتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في آذار/مارس 2016.

وعلى الرغم من بعض التقدم في معالجة احتياجات المهجرين داخليا، أشار منسق الأمم المتحدة الخاص، ملادينوف، في تقريره المذكور أعلاه إلى أن «سكان غزة يتعرضون للضغوط من جميع الجوانب ... مع احتمال ضئيل لرؤية صرف رواتب القطاع العام، وزيادة الضرائب غير الرسمية والاقتصاد المخنوق، تتصاعد التوترات».

يمكن للمساعدات الإنسانية أن تساعد في تخفيف المصاعب. ولكن، مطلوب إجراء تغييرات جريئة في السياسة لمعالجة مصادر التوتر واليأس، بما في ذلك وقف عمليات الهدم والتوسع الاستيطاني، ورفع الحصار عن غزة والتكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة فلسطينية واحدة، والإسراع في الوفاء بالتعهدات لإعادة إعمار غزة.⁵

ارتفاع حاد في عمليات الهدم في الضفة الغربية

تواجه منظمات الإغاثة قيوداً خطيرة في مساعدة الأسر المهجرة

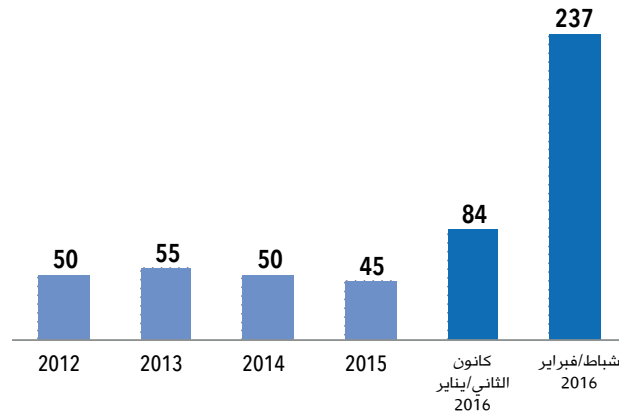
كانت هناك زيادة حادة في هدم مبان يمتلكها الفلسطينيون، على يد السلطات الإسرائيلية، أو فككتها أو صادرتها في الضفة الغربية خلال الشهرين الأولين من العام 2016؛ حيث تم تدمير 320 مبنى على الأقل، بما في ذلك 88 منزلاً.⁶

يبرز شهر شباط/فبراير 2016 كصاحب أكبر عدد من المباني التي هدمت في شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق عمليات الهدم بشكل منهجي في عام 2009. أكثر من 90 بالمئة من عمليات الهدم التي نفذت في الشهرين الماضيين كانت في المنطقة (ج)، واثنان بالمائة في مناطق (أ) و (ب) (عمليات هدم عقابية)، والباقي في القدس الشرقية.

وكان الشهران الأولان من السنة غير عاديين أيضاً في عدد المواقع المتضررة (45)، بما في ذلك مجتمعات رعوية صغيرة وقرى مع جزء من مساحتها المبنية في المنطقة (ج). كان أكثر من نصف المهجرين (231 شخص) يسكنون في خمس مجتمعات تقع في «مناطق إطلاق النار» وهي؛ حلاوة وجنبه في منطقة مسافر يطا في الخليل (منطقة إطلاق نار 918)؛ وعين الرشاش (رام الله، منطقة إطلاق نار 906)؛ والجفتك-أبو عجاج (أريحا)، وخربة طانا في شمال غور الأردن (منطقة إطلاق نار 904). جاءت عمليات الهدم في المجتمعين الأولين عقب انتهاء عملية الوساطة التي كانت

بالرغم من استمرار موجة العنف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2015، انخفض نطاق الحوادث والإصابات في الشهرين الأولين من العام 2016.

مباني هدمت/صودرت



المصدر: قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الهدم

تجري (دون التوصل لاتفاق) في إطار الالتماس المقدم إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد طرد سكان هذين المجتمعين وعشرة مجتمعات أخرى من المنطقة المتضررة. أعلنت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 18 بالمئة من الضفة الغربية «مناطق إطلاق نار» رغم أن 38 تجمعاً فلسطينياً، تؤوي أكثر من 6,000 شخص، يقيمون في هذه المناطق.

وأشارت دراسة حديثة إلى أنه من الناحية العملية، ما يقرب من 80 بالمئة من المناطق المعلنة «مناطق إطلاق نار» لم تستخدم للتدريب في السنوات الأخيرة.⁷ وبعد عملية هدم وقعت مؤخراً في منطقة إطلاق نار، أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية أن المباني المستهدفة «بنيت بشكل غير قانوني بدون ترخيص في منطقة إطلاق نار، مما يشكل خطراً على الحياة».⁸

أكثر من نصف أولئك الذين

هجروا خلال شهري كانون

الثاني/يناير وشباط/فبراير (231

شخصاً) كانوا من خمس تجمعات

فلسطينية تقع في «مناطق

إطلاق نار»، والتي تغطي 30

بالمئة من مساحة المنطقة (ج).

نُفذت جميع عمليات الهدم في المنطقة (ج)، وغالبيتها في القدس الشرقية، بحجة عدم حصول المباني على تصاريح بناء إسرائيلية؛ وتعتبر عمليات الهدم تلك كإجراءات من السلطات الإسرائيلية لتنفيذ القانون.⁹ ولكن، من المستحيل تقريباً الحصول على تصاريح البناء في المجتمعات الفلسطينية. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن إسرائيل «يجب عليها التوقف فوراً عن عمليات التنظيم التمييزية وغير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لأنها تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الفلسطينيين، ومنها، الوصول إلى المياه والخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم».¹⁰

منطقة الضفة الغربية	مباني هدمت	أشخاص هجروا	أطفال هجروا	أشخاص تضرروا	أطفال تضرروا
القدس الشرقية	29	45	25	146	81
المنطقة (أ)	1	10	5	0	0
المنطقة (ب)	1	6	2	0	0
المنطقة (ج)	290	378	205	1,533	591
المجموع الإجمالي	321	439	237	1,679	672

المصدر: قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الهدم

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
كانون الثاني/يناير	15	41	31	42	141	108	82	85
شباط/فبراير	22	16	69	81	14	31	14	237
آذار/مارس	11	4	80	59	3	14	96	
نيسان/أبريل	34	10	16	88	46	92	23	
أيار/مايو	6		34	49	69	76	22	
حزيران/يونيو	123	19	132	67	72	36	47	
تموز/يوليو	32	143	32	18	33	10	22	
آب/أغسطس	3	49	2	49	56	41	144	
أيلول/سبتمبر	4	8	22	5	95	63	13	
تشرين أول/أكتوبر	11	25	63	83	21	50	6	
تشرين ثاني/نوفمبر	10	39	43	36	25	48	57	
كانون أول/ديسمبر	7	85	98	25	88	38	18	
المجموع الإجمالي	278	439	622	602	663	607	544	321

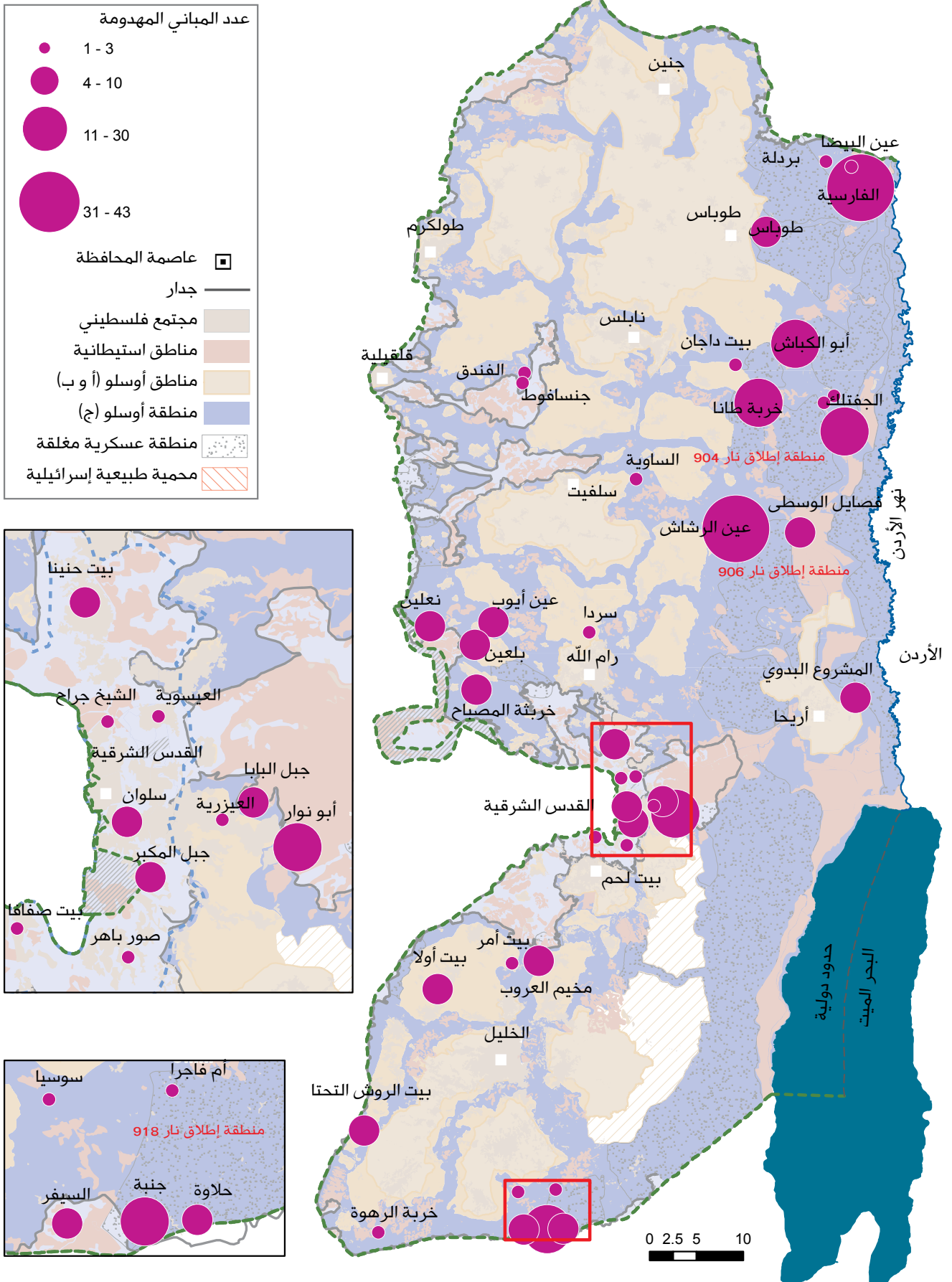
وكذلك هدمت السلطات الإسرائيلية أو أغلقت مساكن ستة أسر لمهاجرين مشتبه بهم بارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين في تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، مشيرة إلى احتياجات الردع، مما أدى إلى تهجير 35 شخصا، من بينهم 17 طفلا. وبموجب القانون الإنساني الدولي، يحظر تدمير الممتلكات في الأرض المحتلة الا لضرورة للعمليات العسكرية القصوى.¹¹

هناك مخطط هيكلي لأهل من واحد بالمائة من مساحة المنطقة (ج) وافقت عليها الإدارة المدنية الإسرائيلية، والتي يمكن أن تسمح للفلسطينيين بالحصول على رخصة بناء. تمت الموافقة على أقل من اثنين بالمائة من الطلبات الفلسطينية المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية للحصول على تصاريح بين السنوات 2010 و2014.¹² وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، أعدت الحكومة الفلسطينية وقدمت إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية 67 خريطة هيكلية جديدة للمجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)، وتمت الموافقة على ثلاث منها فقط حتى الآن.¹³

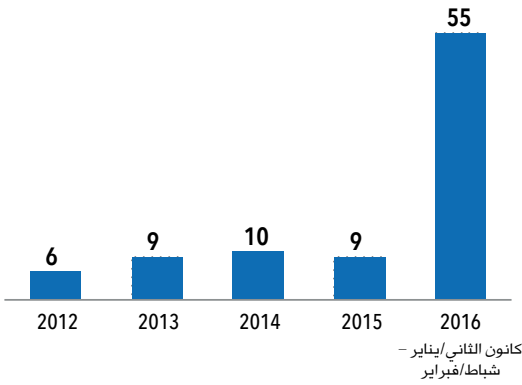
عرقلة المساعدات الإنسانية

وكذلك، كان هناك زيادة حادة في هدم المباني المقدمة كمساعدات إنسانية. وقد واجه العاملون في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، قيودا خطيرة منذ سنوات وحتى اليوم عند محاولتهم الوصول وتقديم المساعدات الطارئة التي تشتد الحاجة إليها للأسر والمجمعات المهجرة. في الشهرين الأولين من العام 2016، هدمت السلطات الإسرائيلية 108 مباني قدمتها منظمات الإغاثة، أي أكثر من خمسة أضعاف المعدل الشهري لعمليات الهدم المماثلة في عام 2015 (108) و2014 (116). وتتناقض هذه الممارسة مع القانون الإنساني الدولي، الذي يلزم إسرائيل كقوة احتلال بتسهيل المرور السريع ودون عوائق أمام المساعدات الإنسانية.

في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، هدمت السلطات الإسرائيلية أو أغلقت مساكن لستة أسر لمشتبه بهم بارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين في تشرين أول/أكتوبر، مشيرة إلى احتياجات الردع، مما أدى إلى تهجير 35 شخصا، من بينهم 17 طفلا.



المعدل الشهري للمساعدات المهدمة (بالمباني)



بعد زيارة تمت في 19 كانون الثاني/يناير إلى تجمع فلسطيني بدوي (أبو نوار البدوي الفلسطيني في محيط القدس)، حيث تم هدم 13 مبنى مقدمة كمساعدات إنسانية، أدان منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت بيبر، ومدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في الضفة الغربية، فيليب سانشير، عمليات تدمير المساعدات. كما دعيا إلى إلغاء خطة «إعادة توطين» التجمع، والتي قد تشكل تهجيرا قسريا.

موجة العنف تستمر ولكن بمستوى أقل حدة

مقارنة مع الربع الأخير من العام 2015، انخفضت وتيرة وشدة الاحتجاجات والاشتباكات في أوائل العام 2016، إلى جانب انخفاض متوسط في هجمات الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن.

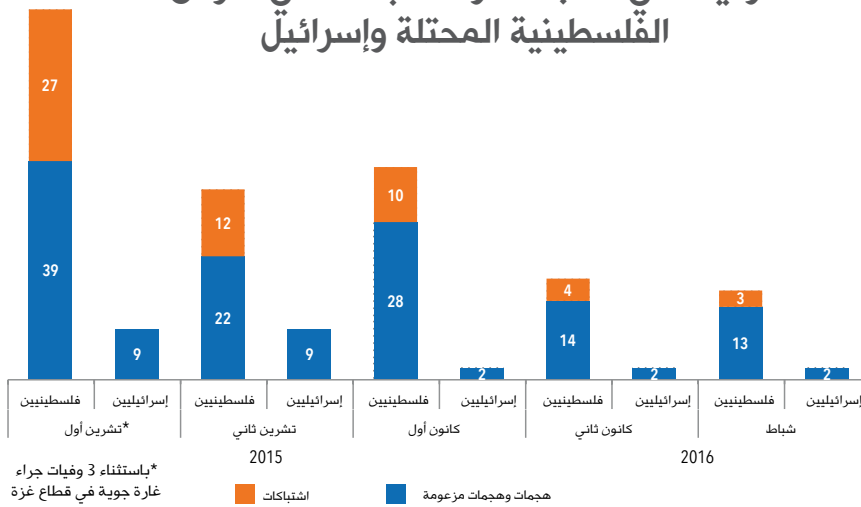
هجمات أقل على يد الفلسطينيين

في الشهرين الأولين من العام 2016، تم تسجيل 28 هجوما وهجوما مزعوما على يد الفلسطينيين ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين، وخاصة المستوطنين، والتي أسفرت عن وقوع إصابات. وكان ما يقرب من 80 بالمائة من هذه الحوادث عمليات طعن أو محاولات طعن (أو ادعاءات)، بينما شملت البقية حوادث دهس بالسيارات وإطلاق النار.¹⁴ وفي المتوسط، يمثل هذا انخفاضا بنسبة 65 بالمائة مقارنة مع عدد الحوادث المماثلة خلال الربع الأخير من العام 2015. وهذا اتجاه مماثل سلّطت وكالة الأمن الإسرائيلية الضوء عليه.¹⁵

في الشهرين الأولين من العام 2016، هدمت السلطات الإسرائيلية 108 مباني قدمتها منظمات الإغاثة، أي أكثر بخمسة أضعاف من المعدل الشهري لعمليات الهدم المماثلة في عامي 2015 (108) و2014 (116).

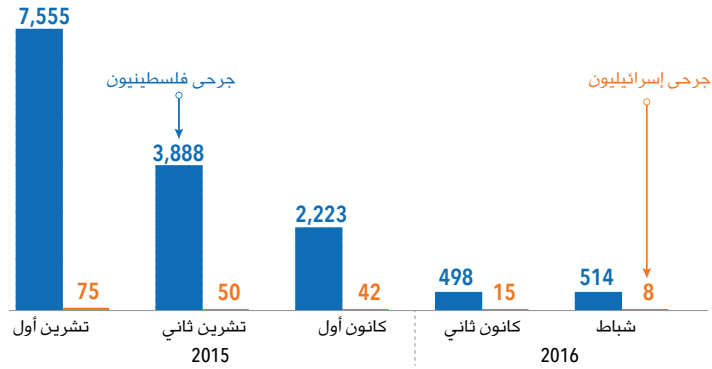
أسفرت الهجمات في عام 2016 عن مقتل أربعة إسرائيليين¹⁶ وإصابة 16 آخرين، في حين قتل

وفيات في الهجمات والاشتباكات في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل



المصدر: قاعدة بيانات حماية المدنيين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الجرحي في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل



المصدر: قاعدة بيانات حماية المدنيين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

في مكان الحادث 21 مهاجماً فلسطينياً يشته بهم بتنفيذ هجمات. وتفيد التقارير أنه لا ينتمي أي من المهاجمين أو المهاجمين المزعومين إلى أي فصيلة أو جماعة مسلحة، وذلك على الرغم من أنه في حالتين (كلاهما حادثي إطلاق نار) كان المهاجمون من أفراد قوات الأمن الفلسطينية، ولكنهم تصرفوا من تلقاء أنفسهم وفقاً للتقارير. ويستمر انخراط الأطفال الفلسطينيين في الهجمات ضد الإسرائيليين مصدراً للقلق: كان أكثر من 40 بالمائة من القتلى الفلسطينيين في هذا السياق من الأطفال (9 من ضمن 21) مقارنة بأقل من 20 بالمائة في الأشهر الثلاثة السابقة (19 من ضمن 119).

والجدير بالملاحظة، لم تقع أي من الهجمات التي وقعت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، والتي نفذها فلسطينيون من الضفة الغربية، في إسرائيل،¹⁷ خلافاً لـ 18 حادثاً في الأشهر الثلاثة السابقة. ووقع عدد متزايد من الحوادث لهذا العام داخل أو بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية.

وعموماً، بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 ونهاية شباط/فبراير 2016، قتل 116 فلسطينياً، بينهم 28 طفلاً، و24 إسرائيلياً في هجمات نفذها فلسطينيون من الضفة الغربية، أو هجمات مزعومة أو في ردود القوات الإسرائيلية عليها.

الاحتجاجات والاشتباكات تتراجع بشكل حاد

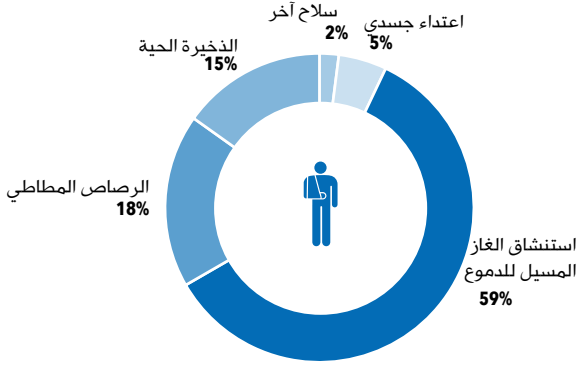
كان الانخفاض في حجم الإصابات الفلسطينية خلال الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير أكثر وضوحاً. وشملت سبع قتلى و1,053 إصابة، مقارنة مع مقتل 49 شخصاً وإصابة حوالي 13,600 في تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2015. وبالرغم من أن الاشتباكات على طول السياج الأمني المحيط بغزة استمرت في 2016، لم يؤد أي منها إلى وفيات، مقارنة مع مقتل 23 شخصاً في الثلاثة أشهر السابقة. ومن الإصابات المسجلة هذا العام، كان خمسة بالمائة في قطاع غزة، والبقية كانت في الضفة الغربية.

اندلعت غالبية الاشتباكات في عام 2016 خلال احتجاجات للمطالبة بالإفراج عن جثث منفذي الهجمات التي تحتجزها إسرائيل، وتضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام، وفي أثناء عمليات مدهامة واعتقالات إسرائيلية، والاحتجاجات ضد الاحتلال بشكل عام.

في الشهرين الأولين من العام 2016، أدى 28 هجوماً وهجوماً مزعوماً على يد الفلسطينيين

إلى وقوع خسائر بشرية تم تسجيلها بين صفوف القوات الإسرائيلية والمدنيين. وفي المتوسط، يمثل هذا انخفاضاً بنسبة 65 بالمائة مقارنة مع عدد الحوادث المماثلة خلال الربع الأخير من العام 2015.

الإصابات الفلسطينية بالسلاح 1 كانون ثاني/يناير – 29 شباط/فبراير 2016



ما يقرب من 60 بالمائة من الإصابات في عام 2016 وقعت جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي استلزم علاجاً طبياً، وما يقرب من 18 بالمائة منهم أصيبوا بالرصاص المطاطي و15 بالمائة بالذخيرة الحية. هذا التوزيع هو نفس التوزيع تقريباً في الربع الأخير من العام 2015، على الرغم من الانخفاض في الأعداد الإجمالية.

مخاوف مستمرة بشأن الحماية

يبقى استهداف الفلسطينيين للمدنيين

الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات بالسكاكين وإطلاق النار والدهس، مصدر قلق رئيسي بالنسبة للحماية. كما شدد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف، في تقريره الشهري لمجلس الأمن، إن «تمجيد» بعض الفصائل الفلسطينية لهذه الهجمات هو عامل مزعج بشكل كبير.

وأثار رد القوات الإسرائيلية على بعض هذه الحوادث القلق أيضاً، وخاصة فيما يتعلق باحتمال استخدام القوة المفرطة. وفي تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2016، أعلن المفوض السامي لحقوق الإنسان أن «بعض هذه الردود تشير بقوة إلى عمليات قتل غير قانونية، بما في ذلك عمليات الإعدام المحتملة خارج نطاق القضاء».¹⁸ وكذلك حذر مسؤولون إسرائيليون كبار، بمن فيهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ضد استخدام القوة العسكرية المفرطة رداً على الهجمات، وخاصة ضد الأطفال.¹⁹

وكذلك أشار المفوض السامي إلى أن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية «الواسع النطاق، وفي كثير من الأحيان دون مبرر، للأسلحة النارية في عمليات تطبيق القانون ... يثير تساؤلات جدية حول ما إذا كانت قواعد الاشتباك، والتي هي سرية، تتفق مع القانون الدولي، وإذا ما كان يتم الالتزام بمثل هذه القواعد عملياً».

وبالرغم من أن الأرقام الرسمية الشاملة لم تكن متوفرة، تشير المعلومات من وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان إلى أن الادعاءات بالاستخدام المفرط للقوة لم تؤد إلى فتح تحقيقات في معظم الحالات، وهذا ما يعزز المخاوف طويلة الأمد من انعدام المساءلة. ودعا المفوض السامي السلطات الإسرائيلية إلى «إجراء تحقيقات سريعة، وشاملة، وفعالة، ومستقلة وحيادية في جميع حوادث استخدام القوة التي أدت إلى الوفاة أو الإصابة، وضمان خضوعها للتدقيق العلني».

وتشير المعلومات من وسائل الإعلام ومن منظمات حقوق الإنسان إلى أن الادعاءات بالاستخدام المفرط للقوة لم تؤد إلى فتح تحقيقات في معظم الحالات، وهذا ما يعزز المخاوف طويلة الأمد من انعدام المساءلة.



هذا القسم مساهمة من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)

تهدف مراجعة السلال الغذائية إلى تحسين التغذية وسط انعدام الأمن الغذائي للاجئين في قطاع غزة

يبقى نقص الفرص الاقتصادية السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي

في نهاية كانون الثاني/يناير، أنجزت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مراجعة شاملة لمحتويات حصص المساعدات الغذائية بهدف تحسينها على أساس ثلاثة معايير رئيسية: (1) القيم الصحية والغذائية. (2) القبول الشعبي لها والعادات الغذائية المحلية؛ (3) التوافر والجوانب العملية اللوجستية. وسيتم إطلاق سلال جديدة خلال جولة توزيع الغذاء في نيسان/أبريل-حزيران/يونيو لجميع المستفيدين الـ 960,000.

كانت عملية المراجعة قائمة على أساس المشاركة بشكل كبير وتم الأخذ بوجهات نظر المستفيدين من خلال مشاورات متخصصة، ومجموعات التركيز والدراسات المسحية الدورية. وسيتم الشروع في تنفيذ حملة توعية واسعة النطاق على السلال الغذائية الجديدة خلال شباط/فبراير وآذار/مارس لضمان أن جميع أسئلة ومخاوف المستفيدين ستتم معالجتها.

ويشمل برنامج المساعدات الغذائية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) سلتي غذاء منفصلتين: واحدة منتظمة وأخرى معززة تستهدف المستفيدين الذين يمكن اعتبارهم «كفقراء بئسين». ومن بين التغييرات الأخرى، تم استبدال اللحوم المعلبة في كلا السلتين بمواد ذات قيمة غذائية أكبر نظرا لقيمة اللحوم الغذائية المنخفضة (كوليسترول مرتفع) ومستوى منخفض من الرضى عبر عنه المستفيدون. وتشمل سلة الفقراء البائسين الآن السردين المعلب، والذي يحتوي على بروتين حيواني قليل الدسم، والكالسيوم وفيتامين د الضروري لبناء العظام. كلا السلتين الغذائييتين الآن العدس والحمص كإضافات مثلى بسبب قيمتها الغذائية العالية (البروتين). وبقي الدقيق، والأرز وزيت عباد الشمس دون تغيير.

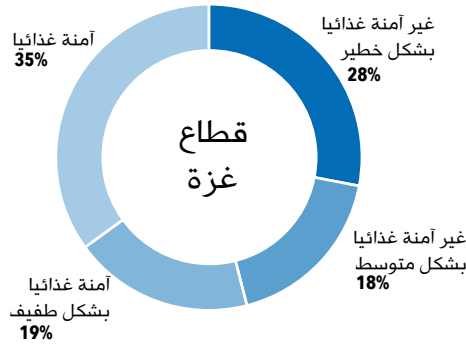
بالإضافة إلى ذلك، ستقوم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بضبط طرق التوزيع من أجل تحسين مستويات العدل. وسوف تستند الطريقة الجديدة على العدد الفعلي لأفراد الأسرة بدلا من مجموعات حجم الأسرة المحددة مسبقا. وستحصل كل أسرة مستفيدة على سلة غذاء تحسب بمضاعفة حصة الفرد حسب حجم الأسرة.

مستويات مرتفعة لانعدام الأمن الغذائي

وقد أسفرت الأعمال القتالية المتكررة، إلى جانب الحصار وما ينتج عنه من القيود على القدرات الإنتاجية، عن ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخل. ومع ارتفاع تكاليف المعيشة، هناك مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي بشكل يتراوح بين الانعدام الشديد



حالة الأمن الغذائي حسب الأسرة



المصدر: مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والامن الغذائي 2015.

والمتوسط. وبالرغم من أن الغذاء متوفر، إلا أن سعره ليس في متناول الكثيرين. إن هذه الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي رغم المساعدات الغذائية وغيرها من أشكال التحويلات الاجتماعية من السلطة الفلسطينية والمنظمات الإنسانية.

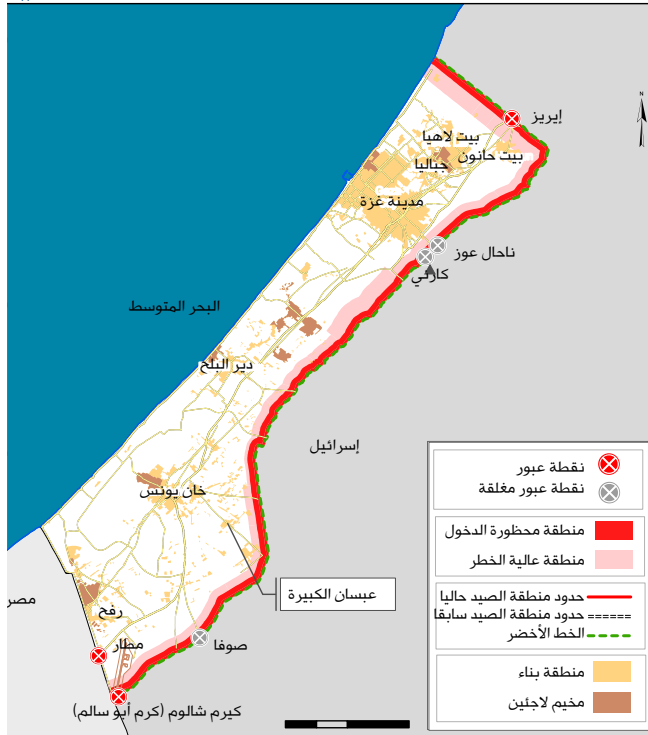
تنفق الأسر الفقيرة غير الآمنة غذائياً نصف دخلها على الغذاء. تمكن المساعدات الغذائية الأسر من انفاق الموارد النقدية الشحيحة على ضرورات أخرى مثل التعليم، والصحة والمياه النظيفة. وهذا يمنع المزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي وسبل العيش، ويحول دون استخدام آليات التأقلم السلبية.

تبقى البطالة في قطاع غزة، 38,4 بالمائة في الربع الأخير من العام 2015، من أعلى المعدلات في العالم، وأحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي. البطالة بين الشباب، والتي تتجاوز نسبتها 60 بالمائة، مثيرة للقلق بشكل خاص. وكذلك يسهم دخل الأسرة المنخفض، وسوء استخدام المواد الغذائية بسبب سوء نوعية المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والوصول المحدود للرعاية الصحية، وتدني نوعية الغذاء في انعدام الأمن الغذائي.

ما يقرب من 50 بالمائة من السكان الفلسطينيين يعانون من نقص العناصر الغذائية الدقيقة، وخاصة المراهقات في غزة حيث تعاني 72 بالمائة من نقص في فيتامين (د) و64 بالمائة تعاني من نقص في فيتامين (أ). تكشف النتائج الأولية لدراسة مسحية للمهجرين داخليا في غزة عن وجود عدد كبير من الأسر التي تستدين من أجل شراء الطعام، بالإضافة إلى آليات التأقلم السلبية الأخرى المتعلقة بالاستهلاك الغذائي والتنوع.

تمكن المساعدات الغذائية الأسر من إنفاق الموارد النقدية الشحيحة على ضرورات أخرى مثل التعليم، والصحة والمياه النظيفة. وهذا يمنع المزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي وسبل العيش، ويحول دون استخدام آليات التأقلم السلبية.

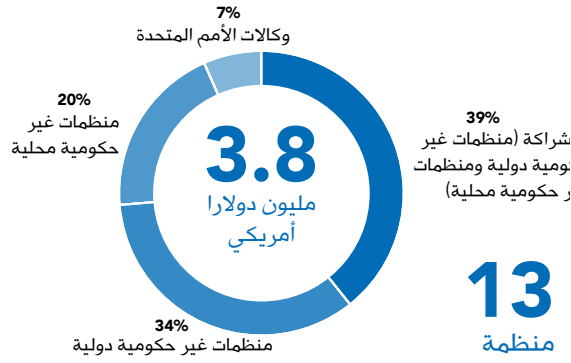
الاستجابة للاحتياجات المائية لمئات الأسر الضعيفة في جنوب قطاع غزة



200 أسرة مهجرة تعيش وسط أنقاض منازلها متصلة بشبكة المياه

في شباط/فبراير 2016 تم الانتهاء من مشروع يستهدف الاحتياجات المائية ودعم صمود الأسر الضعيفة، بمن فيهم المهجرون داخليا في عسسان الكبيرة، وهي بلدة يقطنها ما يقرب من 28,000 شخص في محافظة خان يونس في قطاع غزة. وتنفذ المشروع منظمة الأولوية الملحة الدولية، وهي منظمة غير حكومية دولية، بتمويل

مشاريع صندوق التبرع الإنساني الجارية حسب الشريك المنفذ (شباط/فبراير 2016)



من صندوق التبرعات الإنساني. في شباط/فبراير، كان هناك 15 مشروعاً جارياً يمولها صندوق التبرعات الإنساني بما مجموعه 3,7 مليون دولاراً أمريكياً، لعلاج الاحتياجات العاجلة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت المنطقة الشرقية من محافظة خان يونس من أكثر المناطق تعرضاً للضرب خلال الأعمال القتالية بين إسرائيل وغزة في عام 2014. تم تدمير ما يقرب من 450 منزلاً بالكامل أو

تضررت بشدة في عيسان الكبيرة ومعظم هذه المنازل مازالت تنتظر إعادة بنائها حتى الآن.²⁰ وما يثير القلق بشكل خاص 340 أسرة مهجرة تعيش داخل أو بجوار منازلها المدمرة/المتضررة، بما فيها تلك التي تعيش في خيام أو بيوت متنقلة، في ظروف خطيرة للغاية.

تم ربط 200 أسرة من الأسر المهجرة الأكثر ضعفاً في عيسان الكبيرة بشبكة المياه البلدية. وكذلك تلقت خمسين أسرة مهجرة مضخات مياه صغيرة لنقل المياه إلى خزانات على السطح.

وكجزء من مشروع منظمة الأولوية الملحة الدولية، تم تزويد 200 أسرة من الأسر المهجرة الأكثر ضعفاً بعدادات المياه وتم ربطها بشبكة المياه البلدية. ومن بين الأسر المستهدفة، تلقت 50 أسرة مهجرة مضخات مياه صغيرة أيضاً لنقل المياه إلى خزانات على السطح. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت النساء من الأسر المستفيدة في سلسلة من ورشات العمل للتوعية بعلاج الممارسات الصحية الجيدة، وتحد من مخاطر تلوث المياه وتخزين المياه الآمن. وحصل كل مشارك في ورشة العمل أيضاً على مجموعة أدوات النظافة وخزان مياه سعة متر مكعب لأغراض التخزين.



خطاب أنابيب مياه جديد تم تركيبه في عيسان الكبيرة

خدمات المياه والصرف الصحي تتعرض للتقويض بشكل منهجي

كانت مياه غزة، وموارد مياه الصرف الصحي والبنية التحتية في وضع حرج أصلاً قبل الصراع في عام 2014. تعتمد غزة على المياه الجوفية الساحلية كمصدر وحيد للمياه، ولكن أدى الإفراط المنهجي في استخراج المياه إلى تسرب مياه البحر وظهور المياه الجوفية المالحة، جاعلاً 96 بالمائة من المياه الجوفية غير صالحة للاستهلاك البشري. يتلقى ما يقرب من 40 بالمائة من السكان المياه لمدة 5-8 ساعات لمرة واحدة فقط كل ثلاثة أيام ويلجأ 60٪ إلى مزودي المياه من القطاع الخاص غير المنتظمين، مع معايير النظافة المتدنية وغير الخاضعة للرقابة إلى حد كبير، مما يعرضهم لمخاطر كبيرة على الصحة العامة.¹² كما يعطل النقص المزمن في الكهرباء والوقود تقديم خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، مما يؤثر على أكثر من 280 مرفق من مرافق المياه والصرف الصحي. وفي المجموع، 23 بالمائة من السكان في غزة لا يزالون غير متصلين بشبكة الصرف الصحي. وقد تفاقمت هذه المشاكل في السنوات الأخيرة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على دخول البضائع من خلال الحصار. ما يصل إلى 23 مادة متعلقة بالمياه والصرف الصحي، مثل المضخات، ومعدات الحفر والمواد المعقمة الكيميائية هي على القائمة الإسرائيلية للمواد «ذات الاستخدام المزدوج»، مما يعني أن دخولها إلى غزة مسموح فقط بشكل انتقائي.

ما يصل إلى 23 مادة متعلقة بالمياه والصرف الصحي، مثل المضخات، ومعدات الحفر والمواد المعقمة الكيميائية هي على القائمة الإسرائيلية للمواد «ذات الاستخدام المزدوج»، مما يعني أن دخولها إلى غزة مسموح فقط بشكل انتقائي.

تسببت الأعمال القتالية في عام 2014 أيضاً بأضرار واسعة النطاق للبنية التحتية للمياه التي تخدم عيسان الكبيرة. وأضف إلى نقاط الضعف السابقة في الشبكة وتسرب المياه الناتج عن ذلك، جعلت الحرب غالبية الأسر في البلدة تعتمد على بائعي المياه من القطاع الخاص، مما زاد في ترهل قدراتهم الاجتماعية الاقتصادية المحدودة. وخلال المشروع، تم إصلاح 23 شبكة للمياه في البلدة أو استبدالها، وتم تركيب ثلاث شبكات مياه جديدة تحت إشراف مهندسي البلدية والمهندس المدني لمنظمة الأولوية الملحة الدولية، وهي تخدم 3,442 أسرة.

وشمل المشروع أيضاً عنصر النقد مقابل العمل. وهذا استلزم توظيف 50 مستفيداً، جميعهم تقريباً مهجرين داخلياً، في مهام متنوعة، وبالتالي دعم صمود الأسر الضعيفة المهجرة داخلياً.

1. تقرير الأمين العام: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، A/HRC/31/43، 20 كانون الثاني / يناير 2016، الفقرة 69.
2. تقرير الأمين العام: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، A/HRC/25/38، 12 شباط / فبراير 2014، الفقرات 21 - 36.
3. هذا الرقم لا يشمل حادث إطلاق نار وقع داخل إسرائيل، والذي نفذه مواطن إسرائيلي من أصل فلسطيني.
4. تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، A/HRC/31/40، كانون الثاني / يناير 2016.
5. وقد كررت هيئات الأمم المتحدة المخولة وكبار المسؤولين الدعوة إلى مثل هذه التغييرات في السياسة عدة مرات. انظر على سبيل المثال: تقرير الأمين العام: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، A/HRC/28/45، 5 آذار / مارس 2015، الفقرات 75-67؛ تقرير المنسق الخاص لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف، لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 18 شباط / فبراير 2016.
6. وبالإضافة إلى ذلك، تم هدم 34 مسكن لم يكتمل بناؤها أو غير مأهولة، مما يجعل مجموع المساكن المهتمة 104 مساكن.
7. كيريم نافوت، حديقة مغلقة، آذار / مارس 2015.
8. الجروساليم بوست، 4 آذار / مارس 2015.
9. للاطلاع على الإعلان الأخير لهذا الموقف انظر: [http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-](http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/UN-raps-Israel-for-wide-scale-demolitions-of-Palestinian-homes-446936)
10. <http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/UN-raps-Israel-for-wide-scale-demolitions-of-Palestinian-homes-446936>. تقرير الأمين العام: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، A/HRC/25/38، 12 شباط / فبراير 2014، الفقرات 20-11.
11. اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 53.
12. استجابة مؤرخة بتاريخ 16 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 من الملازم. أليان ساسون من الإدارة المدنية لطلب بموجب قانون حرية المعلومات، الطلب قدمه المحامي. شارون كارني كوهين من جمعية بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط.
13. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تحت التهديد: أوامر هدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية»، أيلول / سبتمبر 2015، صفحة 13.
14. هذا الرقم لا يشمل حادث إطلاق النار الذي وقع داخل إسرائيل والذي ارتكبه مواطن إسرائيلي من أصل فلسطيني.
15. وكالة الأمن الإسرائيلية، بيانات الإرهاب واتجاهه، ملخص شهري (الأشهر ذات الصلة)، يمكن الاطلاع عليها على الرابط: <http://www.shabak.gov.il>
16. قتل ثلاثة إسرائيليين آخرين في هجوم نفذه مواطن عربي إسرائيلي، بينما قتل المهاجم بعد عدة أيام.
17. هذا الرقم لا يشمل حادث إطلاق النار الذي وقع داخل إسرائيل والذي نفذه مواطن إسرائيلي من أصل فلسطيني.
18. تقرير بواسطة المفوض السامي لحقوق الإنسان، A/HRC/31/40، كانون الثاني / يناير 2016.
19. إسرائيل 24 للأخبار، مصدر إخباري إسرائيلي: <http://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacydefense/103314-160218> israel-s-defense--http://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacydefense/103314-160218 minister-backs-army-chief-on-rules-ofengagement
20. يعيش غالبية المهجرين داخليا في ثلاثة أحياء: الفراحين، وأبو دقة وأبو طعيمة.
21. مذكرة مناصرة قدمتها مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة بشأن تأثير انقطاع الكهرباء عن قطاع المياه والصرف الصحي في غزة، 2015